

Distr.: General
28 June 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٠٤ من القائمة الأولية*

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

ملخص

أُعِدَّ هذا التقريرُ عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٦. وهو يصف الأنشطة التي يضطلع بها المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة من أجل تزويد البلدان الأفريقية بالدعم التقني في مجالي منع الجريمة وتعزيز نظم العدالة الجنائية، كما يصف وضع الجريمة في أفريقيا وما له من تأثير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. ويسلط التقريرُ الضوء على الإصلاحات التي أجريت بشأن التشريعات والسياسات العامة في المنطقة الأفريقية، ويشير إلى مبادرات التعاون الإقليمية والدولية بين المعهد والمؤسسات الأخرى.

ويعرض التقريرُ أيضاً بالتفصيل استراتيجيات المعهد الرامية إلى حشد الموارد الضرورية من أجل تمويل برنامج أنشطته. ويعرض التقريرُ لمحة عامة عن المصاعب التي تحدُّ من قدرة المعهد على تسيير العمل بسلاسة وعلى تقديم الخدمات، كما يُناقشُ التقريرُ الفرصَ السانحة لتوفير التمويل الذي تشتدُّ الحاجة إليه لدعم برامج المعهد.

* A/67/50.



أولاً - مقدمة

١ - أُعِدَّ هذا التقريرُ عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٦. وهو يصف التدابير العملية التي اقترحتها المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة استجابةً للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية، مؤكّداً على الدور الحاسم الأهمية للتعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما يسلط التقرير الضوء على ما اتّخذته المعهد من إجراءات تتسق مع احتياجات البلدان الأفريقية في التصدي للجريمة. وعلاوة على ذلك، يقدّم التقرير وصفا لمشهد الجريمة في أفريقيا الذي يتّسم بالحراك والتعقيد في سياق القدرات المؤسسية الضعيفة للقارة، وي طرح توصيات من أجل التدخل استناداً إلى الاستراتيجيات المبتكرة والمصمّمة خصيصاً والبحوث وتبادل المعارف والممارسات الجيدة التي يروّج لها المعهد. ويناقش التقرير كذلك طائفة من الخيارات البديلة المقترحة كتدابير إصلاحية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنوع نظم العدالة الجنائية لديها من خلال اللجوء إلى فرض عقوبات مجتمعية بديلة بشأن جرائم محددة لتخفيف وطأة تكاليف السجن المتصاعدة بمحدّة والترويج للعدالة التصالحية المستندة إلى القيم التقليدية الأفريقية ذات الصلة. ويصف التقرير دور المعهد في الترويج لمنع الجريمة ضمن القيم الاستراتيجية لإدارة الشؤون العامة في أفريقيا، ويستكشف التدابير العملية الرامية إلى جعل المعهد وسيطاً أكثر فعالية لتقديم حلول محلية ومستدامة للقارة الأفريقية. وتناقش كذلك مقترحات بشأن تحويل المعهد إلى آلية أكثر فائدة لحماية البيئة الاجتماعية والاقتصادية الناشئة في أفريقيا، بما في ذلك تدابير لحشد الأموال من أجل تيسير تنفيذ برنامج عمله.

٢ - ومع انفتاح القارة على مجالات جديدة من التعاون والتآزر، تواصل مشكلة الجريمة في أفريقيا اكتساب أبعاد جديدة ودينامية نابعة من عوامل متنوّعة. ويرتبط بعض تلك العوامل بتقاليد القارة الخاصة ورؤاها الفريدة، وهو ما يُسهم في استبعاد قطاعات معيّنة من السكان، مثل كبار السنّ والنساء والأطفال، من الأنشطة المصمّمة لتعزيز النمو الاجتماعي الشامل. ومن الممكن أن يفضي ذلك إلى التفتت الاجتماعي وحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وتساعد الجريمة.

٣ - وتتجلّى الحاجة إلى الإصلاح في التوزيع غير العادل للموارد، المشفوع بالقصور المتزايد في النظم الحالية لمنع الجريمة وإدارة العدالة الجنائية في عدد من البلدان. وبالنظر إلى أنّ استثناء الفقراء يُعتبر من العوامل المحدّدة لوضع الجريمة في أفريقيا، تركّز القارة على تحسين الاستثمارات والتجارة والتبادل التجاري والتأكيد على مشاريع الأعمال العامة كوسيلة لتوفير الوظائف وتحسين العائدات الضريبية الوطنية وتوفير الدعم اللازم للميزانية من أجل

تقديم جميع الخدمات. ويُتوقع، من خلال الحدّ من الجرائم الاقتصادية، بما في ذلك بالاستثمار في منع الجريمة، أن تصبح موارد كبيرة متاحة من أجل توفير الخدمات وتحقيق تحسّن عام في مستويات المعيشة.

٤- ولقصور سياسات حماية البيئة أو انعدامها آثار ضارة على النظام الإيكولوجي لأفريقيا. ويرى الصندوق العالمي للطبيعة أن الموارد الإيكولوجية في أفريقيا تتراجع بشدّة وأنّ القدرة على استعادتها محدودة. وتشير التقارير إلى أنّ تعداد الأحياء البرية تناقص بأكثر من ٣٠ في المائة خلال العقود الأربعة الفائتة مما لا يؤثّر على عائدات السياحة فحسب وإنما يزعزع أيضا استقرار النظام الإيكولوجي للمنطقة. وتتأثر أنواع عديدة من الثدييات والطيور والزواحف والبرمائيات والأسماك على نحو مماثل. ومن المعقول توقع أن يؤدي سجل أفريقيا من حيث الاستغلال المفرط والتصدير الخام للموارد الطبيعية إلى تهديد القدرة على الحفاظ على الموارد وصونها، الأمر الذي سينعكس بصورة خطيرة على صحة الإنسان وثروته ورفاهه.

٥- ويتفاقم استنزاف الموارد الطبيعية في أفريقيا بسبب التدمير الغاشم. ووفقا لما ذكره الصندوق العالمي للطبيعة، فإنّ الأحياء البرية تخضع للضغط الناجم عن طلب الإنسان المتزايد باستمرار على الموارد. ويزداد الوضع سوءا بسبب السياسات التي تعتمد على الحكومات والتي تركز فيما يبدو على النمو الصناعي باعتباره محرّك الاقتصادات الأفريقية، وذلك على حساب الإنتاج الزراعي، مما يهدد القدرات الهشّة على إنتاج الغذاء.

٦- ونتيجة لذلك، فإنّ الوضع الإيكولوجي لأفريقيا يواجه خطر المزيد من التدهور. ولقصور سياسات حماية البيئة أو انعدامها أيضا أثر ضار على قدرة البلدان على إنتاج الغذاء والمحاصيل النقدية. ونمو السكان المطرد في أفريقيا لا يضاهيه إنتاج الغذاء أو توفّر المياه أو الطاقة أو الثروة للحفاظ على مستوى معيشي جيد، وقد يتمثل أحد الآثار الممكنة في تفاقم الجريمة ويأس السكان وتعرّضهم لأذى الجماعات الإجرامية. ولذلك، فإنّ استراتيجيات منع الجريمة سوف تتطلب أن يركّز المخططون على تنسيق الأنشطة التي من شأنها تعزيز التنمية القائمة على الإنتاج الزراعي المستدام والحفاظ على البيئة والتي توفر مصادر رخيصة للطاقة لفائدة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة القائمة على الزراعة.

٧- وما زالت الجريمة تحدث في جميع أنحاء القارة وفي كل طبقة من طبقات المجتمع. وينتمي مرتكبو الجريمة وضحاياها إلى فئات المجتمع كافة سواء من حيث أعمارهم أو دخولهم أو خلفياتهم الثقافية أو مستوياتهم الاجتماعية. والأهم من ذلك أنّ الجريمة صارت متأصلة كأسلوب حياة بالنسبة للجماعات الإجرامية، تبحث عن الضحايا في المناطق الريفية،

مما يزيد من تعقيد مشهد الجريمة في المناطق الخلفية لأفريقيا. وما زالت التقارير المتاحة للمعهد تشير إلى أن الجريمة تخترق باطّراد جميع قطاعات الإدارة الحكومية والمراكز الروحانية وغرف إدارة العدالة الجنائية وقاعات مجلس الإدارة في عالم الشركات. والقارة منشأ ونقطة عبور ومقصد الاتجاهات الجديدة في الجريمة التي تصعب مراقبتها بالنسبة إلىفرادى البلدان التي تستخدم تدابير السياسات التقليدية.

٨- وقد عانت أفريقيا من التأثيرات المُنهكة للاتجاهات الجديدة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو ما يجعل المنطقة غير آمنة وغير مستقرة. وسوف يلزم إجراء تغييرات جذرية في التعامل مع السيناريو المعقد للجريمة في المنطقة. واستنادا إلى الوسائل المتاحة، سوف يتعيّن على أجهزة الشرطة والمجتمعات المحلية والمدارس وإدارات النيابة العامة والمحامين والمشرّعين وسلطات السجون وأصحاب الأعمال ودوائر المراقبة أن تنظر في تغيير أساليب عملها بحيث توفرّ حلولاً مبتكرة ومتكاملة تتّسم بالمتانة. وما من صيغة أو نظرية أو فرضية يمكنها وحدها أن تفسّر على النحو الواجب الطبيعة غير الواضحة للجريمة.

٩- ولم تُعدّ مكافحة الجريمة مهمة تضطلع بها أساساً أجهزة الشرطة والنيابة العامة والمحاكم والسجون، كما أنّها ليست وظيفة من وظائف العمليات التشريعية وحدها. فهي تتطلب أيضاً استغلال التدابير التصحيحية البديلة، بما في ذلك تطبيق معايير السلوك الأخلاقي والتقاليد المحلية وتقديم المشورة وغير ذلك من التدابير المستجدة في مجال إعادة التأهيل الإصلاحي. وسوف تتمكّن أفريقيا من تجاوز مركزها الضعيف الحالي من خلال تطبيق استراتيجيات ناجعة، بما فيها تلك الهادفة إلى النجاح في إعادة التأهيل الاجتماعي للسجناء ودمجهم في المجتمع من جديد. ويعمل حالياً المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة، استناداً إلى ولايته، بالتعاون مع وكالات أخرى معنية بمنع الجريمة، على تعديل خطط عمله من أجل التصدي لهذه التحديات الجديدة.

ثانياً - الحوكمة والإدارة

ألف - مجلس الإدارة

١٠- من المقرّر أن يُعقد الاجتماع المقبل لمجلس إدارة المعهد في ختام المشاورات بين الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وسوف يتضمّن جدول أعمال الاجتماع المقبل المسائل التالية: إبراز أنشطة المعهد للعيان من خلال أنشطة برنامجية مصمّمة خصيصاً لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال منع الجريمة؛ وتنويع قاعدة موارده وحشد الموارد وزيادة

دعم الميزانية المتلقى من ميزانية الأمم المتحدة؛ وتعزيز القدرة على توليد الدخل من خلال المشاريع؛ وزيادة التعاون مع الشركاء المحتملين؛ ووضع خطط عمل مبتكرة للتدخل من أجل التصدي للتحديات الدينامية التي تثيرها الجريمة في أفريقيا؛ ووضع استراتيجيات لعقد مؤتمر الوزراء الأفارقة للعدل والأمن؛ والشواغل المتعلقة بالموارد البشرية.

١١- واستنادا إلى قرارات مجلس الإدارة في دورته الحادية عشرة، التي عُقدت في نيروبي يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، سوف ينصب تركيز إدارة المعهد على تعزيز الزخم من أجل إبراز أنشطته كاستراتيجية ناجعة للحصول على الدعم اللازم من دوله الأعضاء.

١٢- وسوف يبذل المعهد جهودا من أجل الحصول على دعم المجلس لمسايعه من أجل إعادة تعريف نفسه ككيان عملي ذي مشروعية معززة وقدرة على حلّ مشكلة الجريمة في أفريقيا، وذلك بعد عملية الاستعراض التي أقرّها المجلس في عام ٢٠١٠. وتقع في صلب جهود المعهد الحاجة لحشد الموارد من أجل إنشاء مركز امتياز لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والإشراف على تطوير هذه الفكرة حتى تتحوّل إلى واقع ملموس. وسوف يركّز المعهد جهوده على البحث عن حلول عملية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا من خلال التركيز على التنفيذ العملي لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٦.

باء- التوجيه العام والإدارة

١٣- اختُتمت عملية الاختيار لشغل منصب مدير المعهد بتعيين ديفيز مويما تشيكا لانغا، الذي تقلّد المنصب في أيار/مايو ٢٠١٢. ويُنتظر أن تُملأ الشواغل الأخرى سريعا بحيث يصبح هناك فريق كامل من الخبراء وأن يعطى تعيين المدير الجديد دفعة لإدارة المعهد وتطوير السياسات وتوجيهها وتنفيذها.

١٤- وسوف تعتمد استجابة أفريقيا لمقتضيات منع الجريمة جزئيا على قدرة المعهد على حشد ودمج الشواغل المتنوعة التي تهمّ جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ومما يتّسم بالأهمية بالنسبة لهذا المجهود الحاجة إلى زيادة روابط المعهد إلى أقصى حد ممكن مع الشركاء المؤسسيين والدوليين والإقليميين، بما في ذلك فرادى الخبراء والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل الاستفادة من أوجه التآزر المتاحة في التصدي لمشكلة الجريمة.

١٥- ومن خلال المبادرات الإقليمية، سوف يسعى المعهد إلى تعزيز التعاون مع شبكة شركائه من أجل حثّهم على التعاون مع السلطات ذات الصلة في كبح الجريمة، وسوف يضطلع بدور مفصلي في صون الأمن والسلام والاستقرار كشروط أساسية للتنمية. وتتطلّب ولاية

المعهد أن يقدم المساعدة التقنية الضرورية من أجل تحديد التدابير وتنسيقها لضمان نجاح استراتيجيات منع الجريمة.

١٦- وسوف يركز مجلس الإدارة في دورته المقبلة، التي يُتوقع أن تُعقد أواخر عام ٢٠١٢، على تقديم الحلول العملية لمشكلة الجريمة التي تعاني منها أفريقيا. وسوف يحتل الاستعراض المتوقع للمعهد مركز الصدارة في هذا الصدد، وسوف تُعرض مقترحات الاستعراض على خبراء من كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ثالثاً- البرامج والأنشطة الموضوعية

ألف- لمحة عامة

١٧- في أفريقيا، تشير التجربة تدريجياً إلى أن السجون تستنزف الموارد الوطنية وأن أثرها ضئيل كرادع للجريمة. ولهذا السبب، لا بد أن يكون هناك تحوّل جذري بعيداً عن المفهوم الخاطئ بأن منع الجريمة حكر على الشرطة والسلوك القضائي والمؤسسات الإصلاحية دون غيرها وأن السجن هو وحده العقوبة الفعالة والعادلة. وتشير التقارير إلى أن نسبة متزايدة من المسجونين في السجون الأفريقية تتألف من معاوودي الإجرام والمحوسين احتياطياً. وتؤكد الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات، مستشهدةً بالمركز الدولي لدراسات السجون، أنه في ٢٨ بلداً من أصل ٤٠ بلداً أفريقيا جرت دراستها، يفوق عدد المساجين الطاقة الاستيعابية للسجون، بل وتتجاوز مستويات الإشغال في ٩ بلدان ضعف الطاقة الاستيعابية. وبناءً على ذلك، يزداد الزخم بشأن تطوير الأحكام البديلة واستخدامها. ولذلك، يناقش المعهد مع موظفي العدالة الجنائية في أفريقيا أدوات الإصلاح المجتمعي من قبيل الوضع تحت المراقبة والتكليف بأداء الخدمات الاجتماعية والإفراج المشروط.

١٨- ويذل المعهد، تمشياً مع دوره كجهة وصل للترويج لسيادة القانون وتعزيز التعاون والتعاقد النشط بين الحكومات وغيرها من الشركاء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا، جهوداً لتوعية السلطات المعنية والمجتمعات المحلية بقيمة العقوبات غير الاحتجازية كخيار عقابي ناجع لتعزيز المشاركة المجتمعية وتحسين فرص التواءم عن طريق زيادة التفاعل بين الجناة والضحايا.

باء - أنشطة المشاريع

١٩ - تُحدّد الطبيعة الدينامية للجريمة وأثرها المتزايد باستمرار على التنمية في أفريقيا تطوّر السياسات وتؤدي إلى جدل أوسع نطاقا ينصب التركيز فيه على الابتكارات العملية. ومن المسلّم به الآن على نطاق واسع أنه ما من بلد لديه القدرة على مكافحة الجريمة بمفرده. واستنادا إلى البحوث التي أجريت لتحديد وتقييم المخاطر التي تشكلها الاتجاهات الجديدة للجريمة، يجري على نحو متزايد تنقيح النهج التقليدية لمواجهة تحديات الجريمة من خلال مدخلات وأفكار جديدة وسياسات مصمّمة خصيصا لتناسب تحديات محدّدة. فالنهج المبتكرة تحلّ باطراد محلّ النهج التقليدية. ومن خلال الحوار المستمر والتفاعل المنهجي مع مصادر المعلومات ذات الصلة، تيسّر البيانات والخبرات المستندة إلى الممارسات الجيدة في مجال الجريمة عملية المواءمة الإقليمية والدولية بين السياسات المعنية بمنع الجريمة. وتتّسم البحوث في مجال استبانة وبناء مجموعة تجريبية من المعارف التي تُستخدم في هذا الصدد بأهمية كبرى.

٢٠ - ويضع تفاقم مشاكل الجريمة في أفريقيا المعهد تحت ضغط متزايد للاضطلاع ببرامج تعاونية في المجالات التالية: البحوث؛ والتدريب وتنمية الموارد البشرية؛ وجمع المعلومات ونشرها وتوثيقها؛ وتقديم الخدمات الاستشارية للحكومات، استنادا إلى الولايات المتضمّنة في القرارات ذات الصلة لجهات من بينها مجلس إدارته ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجمعية العامة. وقد يثير نقص الموارد تحديا كبيرا أمام أولويات أفريقيا في التخطيط الاستراتيجي من أجل منع الجريمة كضمان للسلام والأمن والحوكمة الرشيدة والتنمية. بيد أن مبادرات المعهد لتقاسم التكاليف مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء ومعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وكذلك مع جهات مانحة أخرى يمكن أن تجعل الأنشطة المنوطة بالمعهد أمرا ممكنا وأن تُكرّس المعهد في نهاية المطاف كمركز امتياز من خلال ترويج معايير.

٢١ - وقد واصل المعهد المشاركة وتبادل خبراته في المؤتمرات وحلقات العمل والحلقات الدراسية على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. وقد أفضت مشاركة المعهد في تلك الأحداث في كثير من الأحيان إلى إنشاء شبكات ثنائية ومتعدّدة الأطراف من أجل تقديم الدعم التقني إلى المشاريع الناشئة.

١ - البحوث

(أ) المؤسسات الإصلاحية المجتمعية

٢٢- يستفيد المعهد، على سبيل متابعة مشروعه المسمى "العودة من السجن إلى البيت"، من شراكات تركز على قدرته على تقديم الدعم التقني لتيسير التحول من السياسة العقابية (السجن) إلى السياسة الإصلاحية (إعادة التأهيل). وتكمن مزايا السياسات الإصلاحية في توسيع نطاق التوعية والمشاركة لدى المجتمع العام وموظفي العدالة الجنائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقدم المعهد خبراته إلى رابطة الخدمات الإصلاحية الأفريقية ومبادرة إعادة التأهيل والرعاية في السجن والرابطة الدولية للمؤسسات الإصلاحية والسجون المعنية بالتهوض بالمؤسسات الإصلاحية المحترفة. ويتعاون المعهد أيضاً مع مبادرة إصلاح السجن في أفريقيا والرابطة الدولية لزمانة السجن للترويج لبحوث السياسات الإصلاحية في أفريقيا.

٢٣- وطلبت الدول الأعضاء إلى المعهد أن يسلط الضوء على الأحكام غير الاحتجازية وعلى ضرورة الاعتراف بالوضع تحت المراقبة وخدمة المجتمع والإصلاحات المجتمعية في أفريقيا كأداة إصلاحية منفصلة لنظام العدالة الجنائية. وسوف تناقش هذه المسألة في المؤتمر المقبل لرابطة الخدمات الإصلاحية الأفريقية، في كمبالا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٢٤- وفيما يخص المؤسسات الإصلاحية المجتمعية، سوف يعرض برنامج عمل المعهد معلومات محدثة تشدد على أهمية العقوبات المجتمعية في أفريقيا بغية جعل الوضع تحت المراقبة والتكليف بأداء الخدمات الاجتماعية مبادرة إصلاحية عملية، وجعل السجن بديلاً لها متى كان ذلك مجدياً.

٢٥- وطرح اقتراح بإنشاء منتدى قاري و/أو إقليمي، على غرار منتدى رابطة الخدمات الإصلاحية الأفريقية للسجون والمؤسسات الإصلاحية، حيث يجري تبادل الشواغل والممارسات والمعارف والخبرات من أجل الترويج للمؤسسات الإصلاحية المجتمعية، ومن المقرر إنشاء المنتدى قبل نهاية العام. وفي هذا الصدد، أُنفق على عقد مؤتمرات إقليمية لموظفي المؤسسات الإصلاحية المجتمعية من أجل المنطقة الأفريقية، بدءاً بشرق أفريقيا في آب/أغسطس ٢٠١٢ بعد مشاورات مع أصحاب المصلحة. وكُلّف المعهد بأخذ زمام هذه المبادرة في الاجتماع الذي اختتم مؤخراً مع مسؤولي خدمة المجتمع من أوغندا وكينيا.

(ب) تقييم برنامج كينيا بشأن التكليف بأداء خدمات اجتماعية

٢٦- اختتمت العام الماضي الدراسة التقييمية لبرنامج كينيا بشأن التكليف بأداء خدمات اجتماعية، وذلك بفضل حكومة كينيا التي تقاسمت التكاليف والمسؤوليات مع المعهد. ويجري

حاليا طبع التقرير بشأن الدراسة ويُتوقع أن يُنشر في تموز/يوليه ٢٠١٢. ويؤكد التقرير على قيمة الحكم البديل كتنديبر للحد من الاكتظاظ في السجون. وسوف يتم توزيعه على أوسع نطاق ممكن لتبادل التوصيات والممارسات الفضلى، وتقديم المعلومات بشأن التغيرات في السياسات ومواءمة الممارسات، وتيسير الإصلاحات والترويج قدر المستطاع للمؤسسات الإصلاحية المجتمعية.

٢٧- واعتمد المعهد أيضا الطلبات الواردة من أوغندا وكينيا للتأكيد على تطور حاسم الأهمية في مجال إدارة العدالة الجنائية، ألا وهو الحاجة إلى مبادرات خاصة للعناية بالمحبوسين احتياطيا. وقد أشير إلى ضالة ما يُضطلع به للتركيز على المحبوسين احتياطيا واحتياجاتهم الخاصة، بما في ذلك المحبوسون ضمن فئة المجرمين ذوي الاحتياجات الخاصة. واسترعى الانتباه أيضا إلى ضرورة وضع سياسات لتنظيم نقل المحبوسين قيد الاحتجاز وفي المؤسسات الإصلاحية المجتمعية عبر الحدود.

(ج) المساعدة التقنية المقدمة إلى شرطة ملاوي

٢٨- تقدّم المفتش العام للشرطة في ملاوي بطلب للحصول على المساعدة التقنية بشأن تعزيز نظام العدالة الجنائية. وتشمل مجالات التدخل الأخرى ما يلي: مهارات التحقيق من أجل جمع الأدلة لتيسير المقاضاة؛ وسنّ التشريعات ذات الصلة لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ والاتجار بالمخدرات وغيره من الجرائم الخطيرة؛ واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من قبل الخبراء، بمن فيهم الأخصائيون البحريون والجويون والحاسبون وأخصائيو الأمراض؛ والتدابير العملية للتصدي لتحديات الاكتظاظ في السجون، بما في ذلك احتمالات اعتماد بدائل للسجن مثل الإفراج المشروط والوضع تحت المراقبة والمؤسسات الإصلاحية المجتمعية. ويعكف المعهد على وضع آليات للتدخل وترتيب الأولويات مع الخبراء والسلطات في ملاوي بغية جعل ملاوي مركز التدخل في المنطقة دون الإقليمية للجنوب الأفريقي فيما يخص الشواغل المماثلة.

(د) وضع المخدرات في أفريقيا

٢٩- نظرا للزيادة التي طرأت على الجرائم الخطيرة والبارزة المرتبطة بأنشطة المخدرات غير المشروعة، الأمر الذي يضر بالتنمية والاستقرار في أفريقيا، أجرى المعهد في عام ٢٠١١ دراسة بشأن حالة المخدرات في المنشآت الإصلاحية الأفريقية، بدءا بالمنطقة دون الإقليمية لشرق أفريقيا.

٣٠- وتسَلَّطَ الدراسة الضوء على التحديات المرتبطة بمراقبة المخدرات في السجون، وتشير التقارير الأولية إلى أنَّ هذا الوضع تشترك فيه عدة بلدان أفريقية. ومن المقرر أن تجرى الدراسة في مناطق أخرى أيضا. وقد سلَّطت التوصيات الضوء على مبادرات بحثية اضطلع بها بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك مع شركاء آخرين، مع التركيز على خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (٢٠٠٧-٢٠١٢). وعُُمِّمت نتائج الدراسة خلال الاجتماع الاستشاري القارّي لموظفي مكافحة المخدرات الذي عُقد في كمبالا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتؤكد النتائج على ضرورة تعزيز مراقبة المخدرات في أفريقيا مع تسليط الضوء على برامج المعهد في مجال التصدي لمشكلة الجريمة في أفريقيا.

٣١- والأهمّ من ذلك، أكد الاجتماع الاستشاري في كمبالا على ضرورة إقامة ائتلافات سياسية إقليمية من أجل تيسير مواءمة السياسات والتشريعات وزيادة الوعي واستغلال جهات الوصل في البلدان لرصد أنشطة المخدرات غير المشروعة.

(هـ) مشروع مراقبة الفضاء السيبراني "ساير واتش"

٣٢- يعمل المعهد حاليا، بالتعاون مع المركز الأفريقي للقانون السيبراني ومنع الجريمة السيبرانية الذي استحدثه المعهد للتصدي للجريمة الفضاء السيبراني ومع شركاء آخرين، على تعزيز الجهود لمكافحة الجريمة السيبرانية في أفريقيا. ومن خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف زيادة الوعي بسرقة الهوية، يروج المركز للحاجة إلى إصدار تشريعات فعالة واعتماد سياسات استباقية لتنظيم المعاملات عبر الإنترنت والمعاملات الحاسوبية. وفي معظم البلدان الأفريقية، لا توجد تشريعات أو سلطات فعالة لكبح الجريمة السيبرانية. وحتى في البلدان التي يوجد بها شكل من أشكال التشريعات لمكافحة الجريمة السيبرانية، فإنّ إنفاذها ليس فعّالا بسبب نقص الموارد. ويحشد المعهد حاليا الدعم والموارد من أجل إطلاق مشروع قارّي يهدف إلى تيسير تنفيذ التشريعات ذات الصلة واتخاذ الإجراءات المستدامة لمكافحة الجريمة السيبرانية. ويشمل المشروع إعداد القوانين حيث لا توجد أي آلية رقابية واتخاذ إجراءات قوية لإقامة ائتلافات لوقاية موارد أفريقيا من الاستغلال.

(و) المجلة الأفريقية للجريمة والعدالة الجنائية

٣٣- هناك زخم متزايد فيما يتعلق بالوصول إلى المجلة الأفريقية للجريمة والعدالة الجنائية (*African Journal on Crime and Criminal Justice*) واستغلالها كأداة من أجل توفير المعلومات

بشأن تطوير سياسات مكافحة الجريمة وتعزيز هُجج العدالة الجنائية. ويتبيّن ذلك من الطلبات المتواترة المقدّمة إلى المعهد من جميع أنحاء العالم. وتحتوي المجلة على مقالات بحثية معاصرة تستند إلى الخبرات العالمية في مجال منع الجريمة. وتُعَمِّم المقالات على الجامعات والباحثين والمؤسسات البحثية، وهي تسهم في زيادة الوعي وإيجاد الفرص من أجل تطبيق ممارسات منع الجريمة. وتزداد باستمرار أهمية قدرات أفريقيا على تنفيذ استراتيجيات العدالة التصالحية وغيرها من مبادرات منع الجريمة عن طريق التبادل الواسع النطاق للأفكار المنشورة في مناطق أخرى. وقد صدر العددان الأول والثاني من المجلة بينما يجري الإعداد لإصدار العدد الثالث.

(ز) حالة تنفيذ البلدان الأفريقية للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء

٣٤- أجرى المعهد دراسة ونشر تقريراً حول مدى تنفيذ البلدان الأفريقية للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء جرى توزيعه على نطاق واسع. وقُدِّم التقرير أثناء اجتماع فريق الخبراء المعني بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الذي عُقد في فيينا من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢. وهو يُبرز أنّ نقص الموارد لدى معظم المؤسسات الإصلاحية في أفريقيا يؤثّر على تطبيق معايير معاملة السجناء وصونها. ويبدو أنّ عوامل تاريخية تقوّض هي أيضاً تنفيذ القواعد النموذجية الدنيا. وعلاوة على ذلك، فإنّ معظم البنى التحتية لدى المؤسسات الإصلاحية متقادمة. ويتطلب تنفيذ المعايير الدنيا إصلاح التشريعات والممارسات القائمة وبناء القدرات لاستكمال الإصلاحات.

(ح) العدالة فيما يتعلّق بأعمال الشغب والتجمهر

٣٥- طلبت الدول الأعضاء إلى المعهد إعداد دراسة بغية الوصول إلى فهم أفضل لحقوق المشاركين في أعمال الشغب ووضع استراتيجيات لإدارة أعمال الشغب بغية تقليص أعداد الضحايا إلى الحد الأدنى. وكما أشار البنك الدولي، فإنّ الكثير من البلدان الأفريقية تدرج ضمن البلدان التي توجد بها أعلى معدلات البطالة بين الشباب وأصغر المجموعات السكانية سنّاً في العالم. ولذلك، فما لم تكثّف الدول جهودها لخلق الوظائف، فسوف يزداد ضلوع الشباب في الجريمة والصراعات المسلحة.

٣٦- وسوف تجرى زيارات استكشافية لتحديد مدى المشكلة وإشراك أصحاب المصلحة قبل إعداد دراسة تسلط الضوء على العوامل المسببة وتطرح التوصيات.

٢- التدريب

٣٧- أقام المعهد في أوغندا، من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بالتعاون مع مركز دراسات عقوبة الإعدام التابع للجامعة وستمينستر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، سلسلة من الدورات التدريبية للمحاميين حول تخفيف أحكام الإعدام. واستهدف التدريب تزويد المحامين بالمهارات اللازمة للتدخل على نحو مقنع في عمليات المحاكمة لصالح عقوبات بديلة لأحكام الإعدام. وكان المنظور الرئيسي للتدريب هو حرمة حياة المتهم بغض النظر عن وضعه، وكذلك مبدأ المحاكمة العادلة. وفي هذا السياق، تشكل عواقب الحكم بالإعدام التي تلحق بأسرة المدان والحرمان من حق الحياة المترتب على ذلك حججاً قوية ضد عقوبة الإعدام. والمشروع صالح للاستنساخ في مناطق قضائية أخرى نظراً لما له من قيم فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومن الجدير بالملاحظة فيما يخص ممارسات الأحكام التفاوت في الأحكام من بلد إلى آخر ومن مجرم إلى آخر حتى فيما يخص الجريمة ذاتها. ولذلك، سوف يركز المشروع على مواءمة القوانين والأحكام والممارسات القانونية استناداً إلى مبادئ توجيهية بشأن الأحكام.

٣٨- ويقدم المعهد، بناءً على طلب من كينيا، دورات لبناء القدرات لصالح موظفي العدالة الجنائية مع التركيز على قضاء الأحداث ورعاية الطفل وحمايته في كينيا وبلدان أخرى. وقد أجريت مناقشات تمهيدية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مع وفد من مسؤولي رعاية الطفل وحمايته في كينيا إلى جانب الوكالة اليابانية للتعاون الدولي من أجل إعداد خارطة طريق لأنشطة تدريبية تُفُضي إلى منح شهادات تعترف بها مؤسسات التعليم العالي؛ وثمة اتصالات جارية مع جامعات بهذا الشأن.

٣٩- وعلى أساس الطلب، سوف تتناول الدورات التدريبية التي ينظمها المعهد احتياجات الدول الأعضاء. وقد احتلت إدارة العدالة الجنائية مركز الصدارة مؤخراً حيث تهدف معظم الطلبات إلى استحداث جزاءات بديلة للسجن والتركيز على المؤسسات الإصلاحية المجتمعية. وسوف تجري مناقشة وتطوير وحدات تتصدى للمهارات المطلوبة لتقديم التدريب اللازم للموظفين الذين يجري تحديدهم.

٣- نشر المعلومات

(أ) الموقع الشبكي

٤٠- يجري باستمرار تحديث الموقع الشبكي للمعهد، وهو يقدم معلومات عن قضايا الجريمة والعدالة الجنائية.

(ب) المكتبة الرقمية

٤١- يتلقّى المعهد، عبر تفاعلاته مع الدول الأعضاء، طلبات تتعلق بإتاحة مواد وطنية محددة بشأن منع الجريمة وإدارة العدالة الجنائية عبر الإنترنت لجمهور أوسع نطاقاً. ويمكن الوصول إلى المستودع الرقمي للمعهد عن طريق موقعه الشبكي (www.unafri.or.ug) ضمن الرابط "Other resources".

٤٢- وخدمة DSpace هي خدمة رقمية لجمع المواد الرقمية وحفظها وتوزيعها، وقد قام المعهد هذا العام بتحسين مستودعه من النسخة ١,٢ للخدمة Dspace إلى النسخة ١,٧. والمستودعات أدوات مهمة من أجل الحفاظ على إرث أية مؤسسة؛ فهي تيسّر الحفظ الرقمي والاتصال بين الباحثين. وتشمل المكتبة الرقمية جميع منشورات المعهد منذ عام ١٩٩١ وغير ذلك من مجموعات المنشورات من المؤسسات الزميلة والأمم المتحدة. وهي تشمل جميع تخصصات منع الجريمة ومعاملة المجرمين ونظم العدالة الجنائية.

(ج) التقارير

٤٣- نُشر تقرير حول مدى تنفيذ البلدان الأفريقية للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وُزّع على نطاق واسع (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه). ويجري إعداد تقرير عن حالة المخدرات في أفريقيا لنشره أواخر هذا العام. ويُنتظر أن يُنشر تقرير عن تقييم برنامج التكليف بأداء خدمات اجتماعية في كينيا في تموز/يوليه ٢٠١٢. وتمّ إصدار المجلد الثاني من المجلة الأفريقية للجريمة والعدالة الجنائية، وهو متاح عبر الإنترنت من المكتبة الرقمية (انظر الفقرة ٤١ أعلاه). ويجري الإعداد لإصدار المجلد الثالث من المجلة.

(د) الدوريات

٤٤- اتصل عدد من الناشرين بالمعهد لكي يساهم بمقالات مواضيعية في منشوراتهم. وتقوم إدارة الشؤون الاجتماعية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بإصدار دورية بعنوان *Drug News Africa* (أخبار المخدرات في أفريقيا)، وطلب إلى المعهد أن يساهم فيها بانتظام. ولدى المعهد ترتيبات مماثلة أيضاً مع شركاء محليين وإقليميين مكلفين بنشر المعلومات المفيدة لتيسير منع الجريمة في المدارس والجمعيات المحلية.

رابعاً- التعاون والشراكة على الصعيد الدولي

٤٥- يتطلب تنفيذ أنشطة منع الجريمة وتعزيز نظم العدالة الجنائية بذل مجهود منسق واستقاء المهارات والموارد والخبرات والقدرات من مجموعة من المصادر. وقد أخذت الخطوط الفاصلة تتلاشى في النشاط الإجرامي وتطوّرت الجريمة تطوّراً مذهلاً مما يفرض تحدّيات غير مسبوقة تهدّد مسار التنمية في جميع دول العالم. ومما يزيد الأمر سوءاً التعقيد الذي أصبحت الاتجاهات الجديدة للجريمة تنسم به مما يؤثر على منطقة أفريقيا، ويساعد على ذلك ضعف قدرات القارة على الكشف والملاحقة للتعامل مع عصابات إجرامية دولية على درجة عالية من الرسوخ والتنظيم ومزودة بمعدات تكنولوجية متطورة. ولأنّ هذا النوع من الجريمة يحجب القارات والولايات القضائية الجغرافية، فهو يتجاوز قدرة البلدان والمناطق على التحرك على نحو مستقل.

٤٦- وتتجلّى هذه الحقيقة بصورة خاصة في أفريقيا حيث تسهم عوامل كثيرة في إعاقة قدرات القارة الرقابية. ولذلك، من المهم أن تعمل البلدان سوياً وأن تتقاسم الموارد وتستفيد من الخبرات لتنقيح أطر السياسات القائمة وتضمين خطط عملها البحث المستمر عن البيانات التجريبية لمواءمة الممارسات مع التهديدات القائمة.

٤٧- ولا بدّ في هذا الصدد من التعاون على الصعيد العالمي والتضافر على تطبيق الاتفاقيات والآليات الإقليمية والدولية. وعلاوة على ذلك، سوف يتعين على الحكومات في أفريقيا أن تدمج مؤسسات القطاع الخاص في جهودها لبناء أطر فعّالة تضم مجموعة شاملة من الاستراتيجيات الممكنة لحماية القارة من تأثير الجريمة. ولكي تتمكّن أفريقيا من الاستفادة من مزايا التعاون، فإنّ على جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بمن فيهم الشركاء في التنمية والمجتمع المدني والأكاديميون وفرادى الخبراء والمجتمعات المحلية، المشاركة في استراتيجيات الحكومات الخاصة بالتصدي للجريمة. وقد أقرّت الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٦٦ بمشروعية هذا التوجه من خلال تشجيع المعهد على

أن ينظر في التركيز على مواطن الضعف الخاصة والعامة لكل بلد مستفيد من البرنامج وعلى أن يستفيد من المبادرات المتاحة إلى أقصى حد ممكن للتصدي لمشاكل الجريمة بالأموال الموجودة والقدرات المتاحة، عن طريق إقامة تحالفات مفيدة مع المؤسسات الإقليمية والمحلية

وكذلك من خلال دعوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن يواصل العمل في تعاون وثيق مع المعهد.

خامساً- التمويل والدعم

٤٨- بلغ إجمالي إيرادات المعهد لعام ٢٠١١ ما مقداره ٢٣٥ ٧٦٦ دولاراً، ممّا يمثّل زيادة بنحو ٦٥ في المائة على إيرادات العام الماضي التي بلغت ٦٣٧ ٤٦٢ دولاراً. وتُعزى الزيادة إلى التعديل الذي أُجري على الاشتراكات السنوية المقررة على الدول الأعضاء حيث رُفعت من حدٍّ أدنى يبلغ ١٥٠ ٤ دولاراً إلى ٢٥٠ ٠٦٢ دولاراً، ومن حدٍّ أقصى يبلغ ٤٩ ٥٠٠ دولار إلى ٢٢٦ ٠٠٠ دولار. وبذلك، زادت قيمة الاشتراكات المقررة المسدّدة من الدول الأعضاء من ٩٦٥ ٧٠ دولاراً في عام ٢٠١٠ إلى ٤٣٩ ٤١٥ دولاراً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أي زيادة بنحو ٤٨٥ في المائة. وثانياً، بالإضافة إلى الإيرادات المستحقة تحت بند "إيرادات أخرى"، تلقّى المعهد ٢٦٠ ١٢٨ دولاراً من قسط لمرة واحدة عن أرض مؤجرة مما زاد الإيرادات الأخرى بنسبة ١٠٢ في المائة، من ٧٧٣ ١٢٤ دولاراً في عام ٢٠١٠ إلى ٣٩٦ ٢٥٢ دولاراً في عام ٢٠١١. ومن ثمّ، كانت مصادر الإيرادات لعام ٢٠١١ كما يلي:

(أ) الاشتراكات المالية المقررة على الدول الأعضاء، ومقدارها ٤٣٩ ٤١٥ دولاراً (٥٤ في المائة)؛

(ب) حصة عام ٢٠١١ من منحة الأمم المتحدة، ومقدارها ٤٠٠ ٩٨ دولاراً (١٣ في المائة)؛

(ج) إيرادات أخرى متأتية من إيجار مباني المعهد ومرافقه إلى جانب الفوائد المصرفية على الودائع، ومقدارها ٣٩٦ ٢٥٢ دولاراً (٣٣ في المائة).

٤٩- وقُدِّر إجمالي موارد المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٢ بمبلغ ٩٥٠ ٣٨٠ دولاراً، وتتكوّن مما يلي:

(أ) حصة عام ٢٠١٢ من منحة الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ومقدارها ٦٠٦ ٢٥٧ دولارات (تمت الموافقة على مبلغ ٩٠٠ ٢٦٦ دولار للسنة الأولى من فترة السنتين لدفع رواتب الموظفين من الفئة الفنية، ناقصاً ٢٩٤ ٩ دولاراً لتغطية مبلغ التجاوز في عام ٢٠١١)؛

(ب) الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء ومقدارها ٩٥٢ ٧٠ دولاراً؛

(ج) إيرادات أخرى متأتية من إيجار مباني المعهد ومقدارها ٣٩٢ ٥٢ دولاراً.

ألف - الاشتراكات المالية المقررة على الدول الأعضاء

٥٠ - استطاع المعهد، خلال الفترة التي يتناولها التقرير (كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - أيار/مايو ٢٠١٢)، أن يُحصّل ٤٨٦ ٣٩١ دولاراً من الدول الأعضاء التالية: جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٧٦ ٧ دولاراً) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١١٣ ٠٣٣ دولاراً) والكاميرون (٣٦٨ ٣٤ دولاراً) وليبيا (٦٧٦ ٦٣ دولاراً) وملاوي (١٨٨ ٢٩ دولاراً) وموزامبيق (٦٤٥ ١٢ دولاراً) ونيجيريا (٢٠٥ ٢٢٦ دولارات).

٥١ - ومن المبلغ الإجمالي الذي كان متوقعاً أن يتلقاه المعهد للفترة ١٩٨٩-٢٠١٢، وقدره ٩٧٢ ٤٤٧ ٨ دولاراً، ورد مبلغ ٨٥٧ ٨٣٠ ٢ دولاراً فقط حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، مما يعني أن التأخّر بلغ ١١٥ ٦١٧ ٥ دولاراً.

٥٢ - وعلى الرغم من أن مجلس الإدارة قام، بناءً على توصية من الأمانة، بتغيير طريقة تحديد الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء، على أمل جمع أموال أكثر من ذي قبل، فإنّ النتائج لم تكن كما هو متوقع. فمن بين الدول الأعضاء التسع والعشرين، لم تُسدّد معدلات الاشتراك المنقّحة إلى الآن سوى جمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي ونيجيريا.

٥٣ - ولاحظ مراجعو الحسابات الخارجيون، في تقريرهم بشأن حسابات عام ٢٠١١، أن هناك خطراً من أن لا يتمكن المعهد من تنفيذ برامجه السنوية المعتمدة إذا استمرت أغلبية الدول الأعضاء في عدم دفع اشتراكاتها المقررة في حينها نظراً لما لذلك من أثر سلبي على وضع السيولة لدى المعهد. وأوصوا بإطلاق حملة توعية نشطة بشأن ضرورة قيام الدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها المقررة بانتظام. كما أوصوا بأن تُطرح مسألة عدم سداد الاشتراكات المقررة أثناء الاجتماع الثاني عشر لمجلس الإدارة المزمع عقده في أواخر عام ٢٠١٢ كأحد البنود المواضيعية يناقشها مجلس الإدارة باستفاضة.

٥٤ - وقام مجلس الإدارة، في إطار جهوده لتحسين أداء المعهد، في دورته الحادية عشرة، في عام ٢٠١١، بتعيين لجنة مؤلفة من أحد عشر عضواً لاستعراض عمليات المعهد، بما في ذلك استكشاف الفرص المواتية لزيادة الدعم التمويلي من جميع أصحاب المصلحة.

٥٥ - وأعدت أمانة المعهد جميع الوثائق الأولية الضرورية من أجل الاستعراض، وأرسلتها إلى رئيس اللجنة. بيد أنه نظراً لالتزامات ملحة غير منظورة، من مثل الانتخابات العامة في أوغندا (مما يؤثّر على رئيس اللجنة) وتغييرات في الوزراء وغيرهم من الموظفين الرئيسيين في الوزارات، تأخّر التّمام لجنة الاستعراض، ومن ثمّ، جميع التغييرات المتوقعة في هيكل وعمل

المعهد أيضا. ومع ذلك، تجرى مشاورات للتسجيل بالأنشطة المؤدية إلى التنام لجنة الاستعراض قبل نهاية عام ٢٠١٢.

باء- منحة الأمم المتحدة

٥٦- يبلغ الاعتماد الأولي المرصود للمعهد في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما مقداره ٣٠٠ ٣٦٥ دولار، وهو المستوى نفسه لفترة السنتين السابقة. وسوف تُنفق المنحة على رواتب الموظفين الأساسيين الأربعة الحاليين من الفئة الفنية (المدير ونائب المدير ومستشار تطوير البحوث والسياسات وموظف الشؤون الإدارية/المالية) لمدة عشرين شهرا، إلى جانب مبلغ إضافي قدره ١٠٠ ٢٨ دولار يُستقى من موارد أخرى للمعهد، بما فيها اشتراكات الدول الأعضاء المشاركة في تمويل عمليات المعهد. ويُقدَّر أنه لكي تكفي المنحة لتمويل رواتب الموظفين الأساسيين الستة من الفئة الفنية بالكامل، بما في ذلك وظيفتان أساسيتان مجمدتان لمستشار شؤون التدريب ومستشار المعلومات/التوثيق من الميزانية العادية للأمم المتحدة، خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، لا بد من زيادتها من ٣٠٠ ٣٦٥ دولار إلى ٩٠٠ ٦٩٧ دولار لفترة السنتين.

٥٧- وقد طلبت الجمعية العامة في الفقرتين ١٢ و ١٦ من قرارها ١٨٢/٦٦ إلى الأمين العام: (أ) أن يواصل بذل الجهود لتعبئة الموارد المالية الضرورية لاحتفاظ المعهد بالموظفين الفنيين الأساسيين اللازمين لتمكينه من العمل بفعالية من أجل الاضطلاع بالواجبات المنوطة به؛ و

(ب) أن يواصل تقديم مقترحات محددة تشمل توفير مزيد من الموظفين الفنيين الأساسيين لتعزيز برامج المعهد وأنشطته، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسنتين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٥٨- وحتى الآن، لم يُنظر في الطلبات العديدة المقدّمة من المعهد إلى الجمعية العامة من أجل النظر في زيادة المنحة. ومع ذلك، يبدي المعهد امتنانه للجمعية على دعمها المالي المستمر.

٥٩- ويودّ المعهد أن يطلب إلى الجمعية العامة مجدداً أن تنظر في زيادة المنحة من ٣٠٠ ٣٦٥ دولار إلى المستوى المطلوب وهو ٩٠٠ ٦٩٧ دولار. ومن شأن ذلك تمكين المعهد على الفور من تفعيل الوظيفتين المهمتين لمستشار شؤون التدريب ومستشار المعلومات/التوثيق وكذلك الحصول على الأموال الكافية بما يُمكّنه من الوفاء بجميع تكاليف الموظفين الفنيين

للأشهر الأربعة والعشرين بالكامل لفترة الستين بدلا من الأشهر العشرين التي تغطيها المنحة الحالية.

جيم- الإيرادات الأخرى

٦٠- تلقى المعهد الإيرادات التالية للفترة من حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى أيار/مايو ٢٠١٢:

إيجارات المباني ٤٦١ ٢٦٨ دولارا

تأجير المرافق ٧٣٠ ٢٨ دولارا

العمليات المصرفية ٥٩٧ ٧ دولارا

(الفوائد المستحقة وأرباح عمليات الصرف)

سادساً- مستقبل المعهد

٦١- إن منع الجريمة والإدارة الفعالة للعدالة الجنائية يمثلان صمام أمان أساسيا لحماية المجتمعات وتوجيه التنمية وضمان الاستقرار وتعزيز الوفاق، وهي شروط أساسية لتحقيق الأمن للأفراد والممتلكات والأساس الذي تركز عليه سيادة القانون والحوكمة الرشيدة.

٦٢- والإصلاحات التي تُجرى على التشريعات والسياسات ضرورية لتحقيق الفعالية في منع الجريمة نظرا للطبيعة الدينامية للجريمة. وهذه الإصلاحات ستتأتى من البحوث المستمرة وبناء القدرات لتقدير الاحتياجات وإمكانية التطبيق؛ ومن هنا تأتي الحاجة لزيادة الدعم المقدم إلى المركز. ولذلك، فإن منع الجريمة سوف يتطلب التزاما قويا بتيسير تنفيذ البرامج الموضوعة للحد من تأثيرات الجريمة.

٦٣- وكما تُحدث الإصلاحات الأثر المنشود وترسي قواعد جديدة تُنفذ على أساسها تدابير جديدة مصممة خصيصا للتصدي للتهديدات المحددة، هناك حاجة لزيادة الإرادة والالتزام السياسيين. ومن واقع الاتجاه الحالي للأحداث، توجد أسباب وجيهة لدمج منع الجريمة في الأولويات الوطنية وإدراجه ضمن القطاعات الاستراتيجية للتنمية باستخدام الوسائل المؤسسية وغير ذلك من الآليات المحددة لمكافحة الجريمة.

٦٤- وسوف يتناول المعهد هذه المسألة مع شبكة الوكالات المعنية بتقديم الدعم التقني في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وعلاوة على ذلك، سيقوم المعهد، بوصفه جهة وصل تابعة للأمم المتحدة في المنطقة، مستخدما إمكانياته الفريدة للوصول إلى مجموعة متنوعة من الموارد، بحشد الخبرات الأساسية وتقديم الدعم التقني من أجل سن التشريعات الممكنة

بمشاركة أصحاب المصلحة وصياغة الاستراتيجيات من أجل تحقيق الحوكمة الرشيدة المبنية على سيادة القانون في البلدان التي تظهر بها أشكال جديدة من الجريمة، وخصوصا تلك الناتجة عن المحاولات الجديدة لاستغلال الموارد الطبيعية.

٦٥- ومن أجل توسيع نطاق أنشطة المعهد عن طريق تقديم الخدمات وإقامة حلقات العمل، وافق مجلس الإدارة على إنشاء مركز امتياز لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا ضمن المبنى الحالي الذي توجد به الأمانة. ولدى استكمالها، سوف تُستهل دورات مختلفة وسوف يكون هناك حيزٌ كافٍ لعقد المؤتمرات الدولية والاجتماعات التقنية.

٦٦- ومن المتوقع أن يساهم مؤتمر وزراء العدل والداخلية الأفارقة، الذي اقترحه مجلس الإدارة في اجتماعه الاستثنائي الرابع المعقود في نيروبي في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، في تعزيز المركز بالالتزامات السياسية والمدخلات من الموارد من أجل تنفيذ المهام المنوطة به.

٦٧- وقد عهدت عدّة بلدان إلى المعهد بتقييم أهمية بدائل السجن بالنظر إلى الصعوبات التي ينطوي عليها نظام السجن الحالي. وسوف يضطلع المعهد بهذا النشاط المنوط به من أجل الترويج للخيارات المبتكرة لإدارة العدالة الجنائية والمصمّمة خصيصا بحيث تتلاءم مع سمات أفريقيا الخاصة.

٦٨- ويكمن مستقبل المعهد في نجاح تنفيذ برنامجه المخطط لأنشطته، المرتبط ارتباطا مباشرا بالاستجابة السريعة لاحتياجات البلدان الأفريقية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وما زال دعم الميزانية غير الكافي للمهمة المضنية المتمثلة في إنجاز جدول أعمال منع الجريمة بشأن المنطقة الأفريقية يحّد من تنفيذ برنامج الأنشطة.

٦٩- وسوف يُتوقع من المعهد على نحو متزايد أن يحتل مركز الصدارة في الأمور المؤثرة على الاتجاهات الحالية للجريمة، وذلك على نحو يتسم بالمزيد من الاستباقية. وقد وافق مجلس الإدارة على خطط لاستعراض أنشطة المعهد لزيادة التركيز على التحديات الناشئة على صعيد حفظ الاستقرار والسلام والأمن. وفي الوقت ذاته، من المأمول أن يتم التغلب على التحديات الناشئة عن نقص التمويل في نهاية المطاف وأن يصبح المعهد بالفعل مركز امتياز في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٧٠- وقد ذكرت الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٦٦ أنها

تدرك أنّ الاتجاهات الجديدة الأكثر نشاطا للجريمة، مثل ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المسجلة في أفريقيا، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا

الرقمية في ارتكاب جميع أنواع الجرائم الإلكترونية والاتجار غير المشروع بالملوكات الثقافية والمخدرات والقرصنة وغسل الأموال، لها أثر مدمر على الاقتصادات الوطنية للدول الأفريقية وأنّ الجريمة عقبة رئيسية تحول دون تحقيق تنمية متسقة ومستدامة في أفريقيا.

وأسوة بمؤسسات في مناطق أخرى أسهمت في مكافحة الجريمة وفي الجهود المبذولة لتعزيز إدارة العدالة الجنائية، يعمل المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة، بعلاقته الفريدة بالدول الأعضاء الأفريقية وبمفوضية الاتحاد الأفريقي وبمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على تعزيز تأثيره وإبراز نشاطه كمكوّن حيوي في التصدي لمشكلة الجريمة في القارة بجميع أشكالها ومظاهرها.

سابعاً - الاستنتاج

٧١- إنّ الجريمة تؤثر على المجتمعات وتعيق النمو والتنمية. وقد سعى المعهد منذ إنشائه إلى إيجاد آليات مستدامة من أجل منع الجريمة. وحالة الجريمة في أفريقيا تزداد سوءاً بسبب سمات القارة الخاصة التي يبدو أنها تبحر المنطقة إلى حالة من الحرمان المستمر والضعف المتوطن والتعرض المتزايد للخطر. وحتى مع الجهود المبذولة حالياً للتخفيف من وطأة الجريمة على التنمية في المنطقة، فإنها تعاني من نقص الآليات المستدامة لمنع الجريمة. كذلك فإنّ خلفية أفريقيا التاريخية وموقعها الجغرافي يجعلان منها أرضاً خصبة لأنشطة منظمات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومع ذلك، ففي عدد من الحالات، توجد تقاليد في القارة يمكن استغلالها لما تنطوي عليه من ممارسات مفيدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٧٢- وأفريقيا منطقة تشهد تحولات كبيرة من حيث تدابير التصدي في مجال منع الجريمة. ويعني ذلك من الناحية العملية أنّ استراتيجيات منع الجريمة يجب أن تكون مصممة خصيصاً بما يتلاءم مع خصوصيات كل بلد حتى عندما تكون البلدان كلها واقعة في المنطقة دون الإقليمية نفسها. وفي هذا السياق، يجدر التأكيد على أهمية إجراء البحوث للتعرف على مدى المشكلة وتحديد طبيعة التدخل والمساعدة التقنية المطلوبة. وأفريقيا قارة تشهد تحولا أيضاً من حيث الأطر السياسية والمؤسسية. وفي خضم هذا التحول، توجد حاجة إلى الإنصاف والمساواة، وهما قيمتان تجسدهما أهداف برامج المعهد. ويعتزم المعهد مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تصدّر الجهود الرامية لتلبية المطالب المستجدة في مجال العدالة الاجتماعية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من المؤسسات.

٧٣- ويشكّل المعهد نقطة دخول خاصة إلى أفريقيا من خلال ولايته المتمثلة في جمع المعلومات بشأن خصائص المنطقة وما يقدّمه إلى البلدان الأفريقية من دعم تقني في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي الماضي، أظهرت الدول الأعضاء قدرتها على دعم المعهد واستعدادها لذلك. بيد أنه بسبب طبيعة الجريمة في المنطقة وما لها من عواقب خطيرة فإنّ من الصعب علىفرادى البلدان الأفريقية أن تُحدِث التغييرات الضرورية بإمكانياتها الذاتية دون أن تتلقى الدعم من المجتمع الدولي. وهناك عدة قرارات، بما فيها تلك التي تبنتها الجمعية العامة والاتحاد الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس إدارة المعهد، تؤكد على ضرورة تقديم الدعم إلى المعهد وإسباغ مزيد من المشروعية على إمكانات التعاون الأوثق مع الدول الأعضاء والمؤسسات والمنظمات في المستقبل. فالتصدي للجريمة يكون أفضل إذا جرى من خلال جهود منسّقة. ومن ثمّ، يجدد المعهد دعوته إلى الجهات المانحة والوكالات الشريكة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدعمه حتى يتمكن من مساعدة الدول الأفريقية في التصدي بفعالية لقضايا الجريمة.